

تفسير البحر المحيط

@ 373 رَبَّهٌ { أي عذاب } في أداء ما ائتمنه رب المال ، وجمع بين قوله : ائتمنه ربه ، تأكيداً الأمر التقوى في أداء الدين كما جمعهما في قوله : { وَلَئِيْكُمْ لَلِالْحَقِّ دَرَجَاتٌ } فأمَرَ بالتقوى حين الإقرار بالحق ، وحين أداء ما لزمه من الدين ، فاكتنفه الأمر بالتقوى حين الأخذ وحين الوفاء . .

{ وَلَا تَكْتُمُوهَا } الشَّهَادَةُ { هذا نهى تحريم ، ألا ترى إلى الوعيد لمن كتمها ؟ وموضع النهي حيث يخاف الشاهد ضياع الحق . وقال ابن عباس : على الشاهد أن يشهد حيث ما استشهد ، ويخبر حيث ما استخبر . ولا تقل : أخبر بها عن الأمير ، بل أخبره بها لعله يرجع ويرعوي . .

وقرأ السلمي : ولا يكتموا ، بالياء على الغيبة . .

{ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ إِثْمٌ } كتم الشهادة هو إخفاؤها بالامتناع من أدائها ، والكتم من معاصي القلب ، لأن الشهادة علم قام بالقلب ، فلذلك علق الإثم به . وهو من التعبير بالبعض عن الكل : إلا إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب . وإسناد الفعل إلى الجارحة التي يعمل بها أبلغ وأكد ، ألا ترى أنك تقول : أبصرته عيني ؟ وسمعتة أذني ؟ ووعاه قلبي ؟ فأسند الإثم إلى القلب إذ هو متعلق الإثم ، ومكان اقترافه ، وعنه يترجم اللسان . ولئلا يظن أن الكتمان من الآثام المتعلقة باللسان فقط ، وأفعال القلوب أعظم من أفعال سائر الجوارح ، وهي لها كالأصول التي تتشعب منها ، لو خشع قلبه لخشعت جوارحه . وقراءة الجمهور : آثم ، اسم فاعل من : آثم قلبه ، و : قلبه ، مرفوع به على الفاعلية ، و : آثم ، خبر : إن ، وجوز الزمخشري أن يكون : آثم ، خبراً مقدماً ، و : قلبه ، مبتدأ . والجملة في موضع خبر : إن ، وهذا الوجه لا يجيزه الكوفيون . .

وقال ابن عطية : ويجوز أن يكون يعني : آثم ابتداء وقلبه فاعل يسد مسد الخبر ، والجملة خبر إن . انتهى . وهذا لا يصح على مذهب سيويه وجمهور البصريين ، لأن اسم الفاعل لم يعتمد على أداة نفي ولا أداة استفهام ، نحو : أقائم الزيدان ؟ وأقائم الزيدون ؟ وما أقائم الزيدان ؟ لكنه يجوز على مذهب أبي الحسن ، إذ يجيز : أقائم الزيدان ؟ فيرفع الزيدان باسم الفاعل دون اعتماد على أداة نفي ولا استفهام . قال ابن عطية : ويجوز أن يكون : قلبه ، بدلاً على بدل بعض من كل ، يعني : أن يكون ب لا من الضمير المرفوع المستكن في : آثم ، والإعراب الأول هو الوجه . .

وقرأ قوم : قلبه ، بالنصب ، ونسبها ابن عطية إلى ابن أبي عبله . وقال : قال مكي : هو على التفسير يعنى التمييز ، ثم ضعف من أجل أنه معرفة . والكوفيون يجيزون مجيء التمييز معرفة . وقد خرج بعضهم على أنه منصوب على التشبيه بالمفعول به ، نحو قولهم : مررت برجل حسن وجهه ومثله ما أنشد الكسائي رحمه الله تعالى : % (أنعتها إني من نعاتها % . مدارة الأخفاف مجمراتها .

(% % (غلب الدفار وعفر يناتها % .

كوم الذرى وادقة سراتها .

. %)

وهذا التخريج هو على مذهب الكوفيين جائز ، وعلى مذهب المبرد ممنوع ، وعلى مذهب سيبويه جائز في الشعر لا في الكلام ، ويجوز أن ينتصب على البديل من اسم إن بدل بعض من كل ، ولا مبالاة بالفصل بين البديل والمبدل منه بالخبر ، لأن ذلك جائز . وقد فصلوا بالخبر بين الصفة والموصوف ، نحو : زيد منطلق العاقل ، نص عليه سيبويه ، مع أن العامل في النعت والمنعوت واحد ، فأحرى في البديل ، لأن الأصح أن العامل فيه هو غير العامل في المبدل منه . . .

ونقل الزمخشري وغيره : أن ابن أبي عبله قرأ : أثم قلبه ، بفتح الهمزة والثاء والميم وتشديد الثاء ، جعله فعلاً ماضياً . وقلبه بفتح الباء نصباً على